الاستثمار و دوره في تفعيل الاقتصاد

لقد عرفنا في الفصل السابق ان الاستهلاك (**C**) يشكل اول مركبة من مركبات الطلب الكلي (**D**) على مختلف السلع و الخدمات حيث ان (**C**) لها اثر كبير في تحديد حجم الدخل الوطني (**Y**) ، الا ان **الاستثمار** (**I**) لا تقل اهميته عن الاستهلاك باعتباره المكونة الثانية من مكونات الطلب الكلي باعتبار **ان** .

D=C+I

بحيث يرجع العديد من الباحثين في المجلات الاقتصادية الى ان احدى اهم العوامل من وراء تحريك عملية النمو الاقتصادي و تفعيل الاقتصاد الكلي و التقلبات الاقتصادية الدولية يعود الى مدى فعالية **الاستثمار (I)** و تأثيره على سوق العمل .

حيث ان زيادة **الاستثمار** و كفاءته تعني طلب عمل جديد مما سيؤدي الى توزيع كثلة اجور جديدة و هذا بدوره سيؤدي الى استهلاك اضافي و بالتالي تحريك الطلب الكلي الذي يتطلب زيادة في مستوى الانتاج يرافق الزيادة في الطلب، و هكذا تتأثر بقية المتغيرات الاقتصادية الحقيقة الاخرى في ظل محيط اقتصادي و اجتماعي و سياسي يتميز بالاستقرار.

و قبل التطرق لهذا

الموضوع بشكليه النظري و التقني فلا بد من تحديد

مفهوم **الاستثمار** و العوامل التي تتحكم فيه.

1- مفهوم الاستثمار: تتعدد مفاهيم الاستثمار فهناك

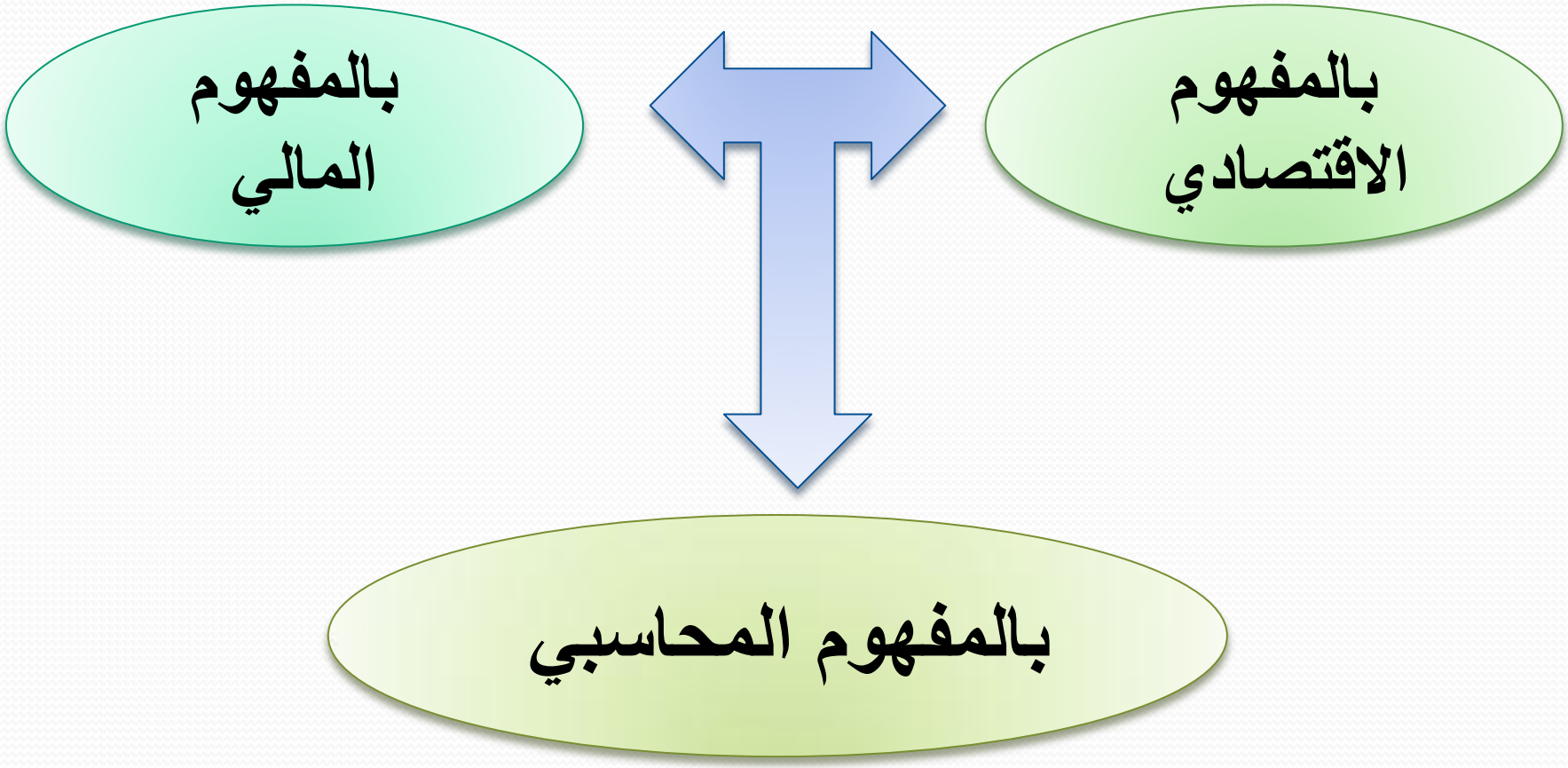

1-1 الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي

بصورة عامة، **الاستثمار** هو عبارة عن توظيف اموال حالية في سبيل الحصول على ايرادات (عوائد) أكبر في المستقبل.

وبالمفهوم الاقتصادي عند الكنزيين " الاستثمار عبارة عن تيار من الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤذي الى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة (اضافية) أي استثمار منتج .

ويتمثل ذلك في:

التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (FBCF)

+

التغيير في المخزون (δS)

التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (FBCF):

بشمل الآلات والمعدات وأجهزة مختلفة. مباني و عقارات، مصانع جدية، اشغال عمومية (طرق مطارات.....الخ)

التغيير في المخزون (δS) :

يعتبر التغيير في المخزون مهما جدا حيث أن الاستثمار هم عبارة عن التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت زائد التغيير في المخزون اي:

$$I = FBCF + \delta S$$

وذلك حتى لا تتعطل عملية الانتاج.

ويشمل ذلك في : شراء الآلات، قطع الغيار، مستلزمات الآلات لمواجهة المستجدات الانتاجية الطارئ، المواد الأولية والسلع الوسيطة.....الخ.

_ المشاريع الاسكانية:

وذلك مثل بناء المنازل الفردية والجماعية والفيلات وللإنشاءات...الخ

الاستثمار بالمفهوم المالي

وهو عبارة عن شراء الاسهم والسندات في السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع والشراء.
وكذلك الاستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة.
الا انه بالنسبة **لكينز** لا يعتبر ذلك استثمارا باعتبار أن الأسهم والسندات لا تؤذي الى زيادة الاقة الانتاجية للاقتصاد أي لا تحقق قيمة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد ولا تؤدي الى خلق مناصب عمل جديدة.

الاستثمار بالمفهوم المحاسبي

وهو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء التي اشترتها أو التي انتجتها وتنقسم الى قسمين:

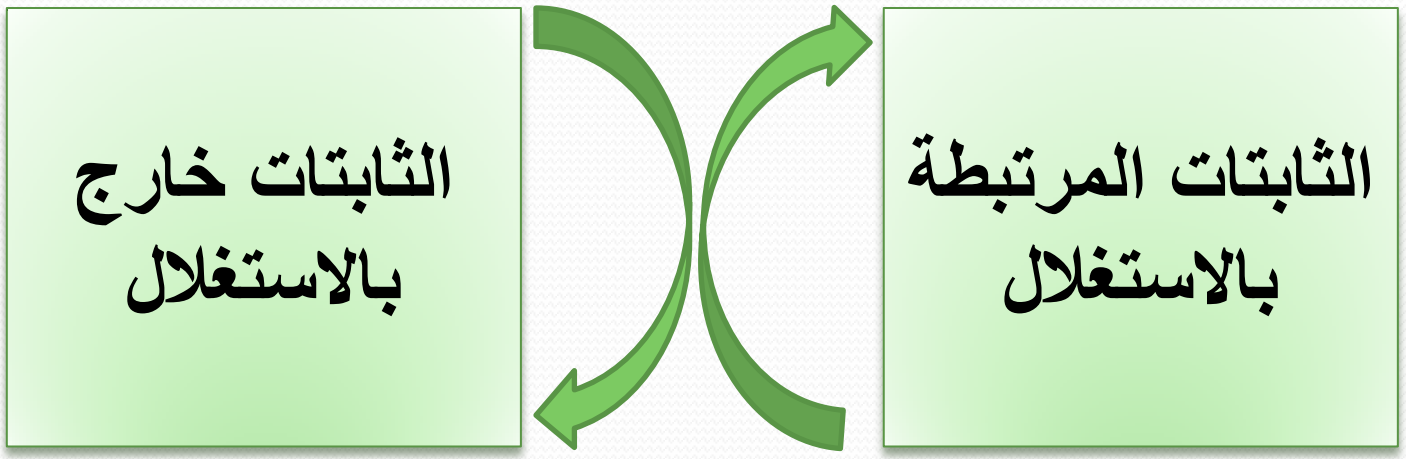

أ- الثابثات المرتبطة بالاستغلال: أي السلع المنتجة من المؤسسة وليست للبيع أو التحويل ولكن تستخدم كوسيلة عمل

(**أثاث، منقولات مادية، وسائل النقل، كمبيوتر**.....)

ب- الثابثات خارج الاستغلال: وهي التي لا تشكل وسائل عمل ولكنها لتستجيب لبعض الاهتمامات الاخرى وذلك مثل المنشأت الاجتماعية (مطعم المؤسسة، مراكز الاصطياف.....) . شراء الأراضي والعقارات وقاعات الرياضة المختلفة و التسلية .....الخ.

4-1

اهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة في حياة المؤسسة والاقتصاد ككل بحيث أنه يلعب دورا مهما في :

زيادة معدلات النمو الاقتصادية أي في زيادة الطاقة الانتاجية للمؤسسة و المجتمع ؛

ومنه :

تحقيق الانتعاش الاقتصادي

كما انه بتوسع المشاريع الاستثمارية أو بخلق استثمارات جديدة يتم :

خلق مناصب شغل جديدة ومن تم تقليص او امتصاص جزء من البطالة.

وعندما يكون الاستثمار فعالا فانه:

يرفع من حجم الانتاج

يقضي على ندرة السلع

مما يؤدي الى :

تحقيقه لموارد مالية
تسمح ببقاء
المؤسسات الاقتصاد
بشكل عام.

1-5 أصناف الاستثمار:

يمكن تصنيف الا ستثمار **إلى**:

- استثمار إجمالي ؛
- استثمار صافي ؛
- استثمار مستقل؛
- استثمار تبعي أو محرض ؛
- استثمار حقيقي وظاهري؛
- استثمار عمومي وخاص.

أ– الاستثمار الإجمالي(IB) والاستثمار الصافي (In)

الاستثمار الإجمالي
IB

يمثل القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية الجديدة المنتجة في اقتصاد (ما) خلال فترة معينة عادة هي السنة ،متضمنة الاهتلاك أو الاستثمار التعويضي

In

و

الاستثمار الصافي
In

فهو عبارة عن الاستثمار الإجمالي ناقصا الاهتلاك (**Ir**). حيث أن السلع الرأسمالية التي تم استخدامها خلال السنة تهتلك ولذلك لا بد من طرح الاهتلاك للحصول على الاستثمار الصافي (**In**)

أي :

In=IB-Ir

ب- الاستثمار المستقل (Ia) والاستثمار التبعي (Ii) :

الاستثمار المستقل
Ia

يتمثل الاستثمار المستقل عن الدخل في تقدم أساليب التسيير والتنظيم. التقدم الفني والتكنولوجي ومستوى المعرفة وتقنيات الإنتاج.....
كل هذه العوامل تؤثر بشكل في تغيير حجم الدخل الوطني.

الاستثمار التبعي
Ii

أما الاستثمار التبعي يجعل (Y) يرتبط بحجم الاستثمار (I) حيث أن كل زيادة في حجم (Y) ستؤثر في الاستثمار.

ج- الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) والاستثمار الظاهري:

الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي)

يتمثل الاستثمار الحقيقي في الاستثمار الاقتصادي أي الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة.

و

الاستثمار الظاهري

الاستثمار الظاهري هو عبارة عن الاستثمار المالي في الأسهم والسندات أو الاستثمار المصرفي.

د- الاستثمار العمومي والخاص:

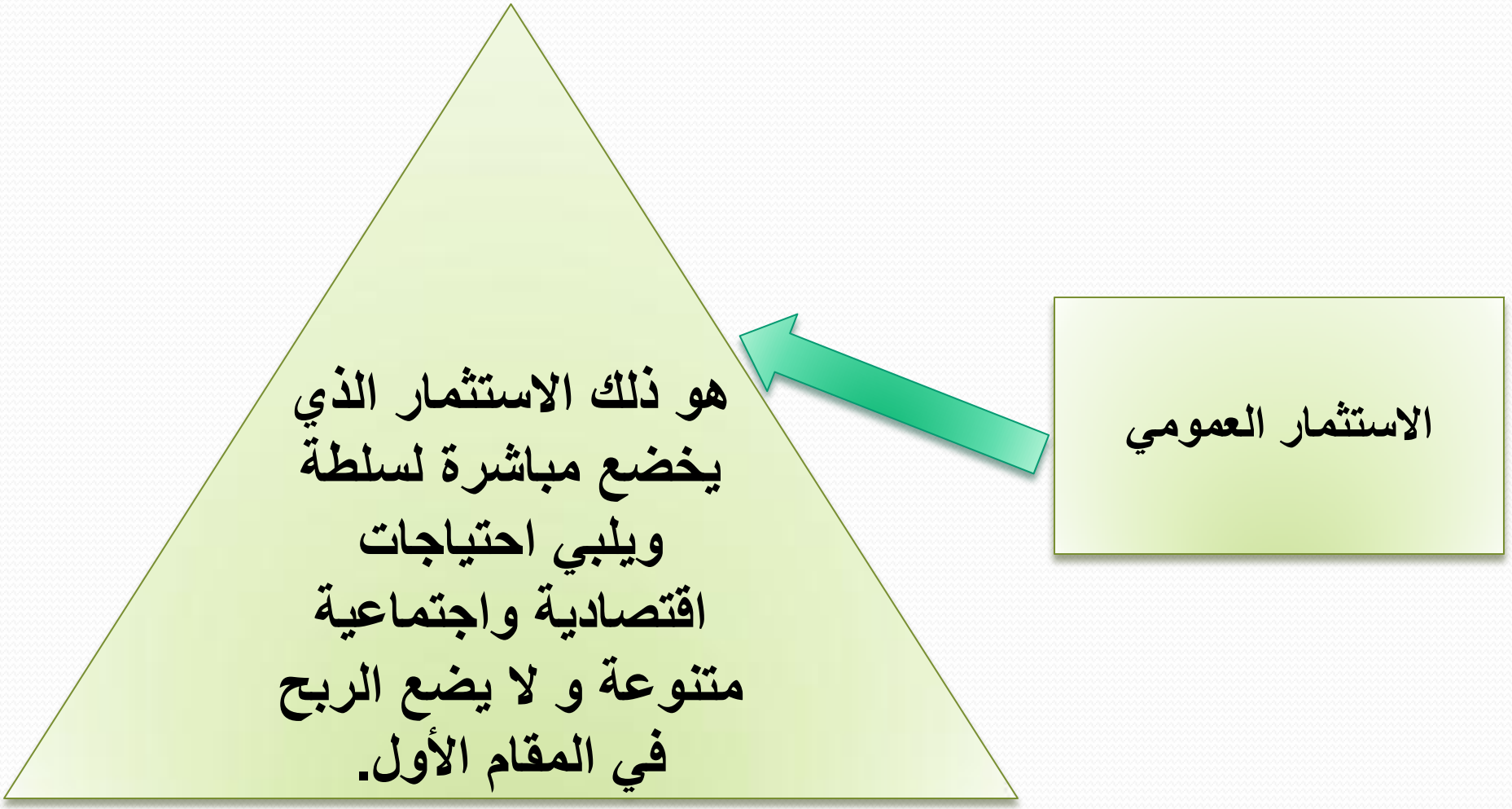

الاستثمار الخاص

أما :

هو يخضع لسلطة القطاع الخاص مباشرة ويضع الربح في المقام الأول.

و اذا كنا في نظام اقتصادي حر يجب على الحكومة أن تقلص من تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تترك الفرصة للقطاع الخاص لممارسة نشاطاته المختلفة في حدود القانون العام الذي يحكم الاستثمار.

ويقتصر دور الحكومة في هذا النظام على:

- ضبط الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية والنقدية وذلك مثل تدخل الحكومة من خلال زيادة النفقات أو تقليصها ؛
- ضبط النظام الضريبي من خلال قوانين المالية السنوية وإجراء تغيرات عليها بما يساعد المؤسسة على زيادة طاقتها الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتقديم مساعدات لها ان قضت الضرورة.
- ضبط السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود ومراقبة الكتلة النقدية وتحسين وسائل الدفع وسياسة القروض ومعدلات الفائدة للاقتراض وإقراض .

وتهدف الحكومة من خلال السياسات السابقة إلى إقناع المؤسسات الإنتاجية بشكل غير مباشر إلى جعل هذه المؤسسات تتصرف بالطريقة التي تساعد على الأقل في المحافظة على مستوى التوظيف" التشغيل" والاستقرار المستوى العام للأسعار.

6-1 بعض محددات قرار الاستثمار:

بالرجوع إلى **الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي**، فان السؤال الذي يطرح نفسه هو :

ما هو الدافع وراء الإنفاق الاستثماري ؟

تتلخص الإجابة أساسا في أن المستثمرين **لن** يستثمروا إلا إذا توقعوا الحصول على أرباح أي إذا كانت الإيرادات اكبر من التكاليف.

بحيث تتحقق العلاقة التالية :

$$\pi = RT - CT$$

حيث :

π : الربح .

RT: الإيرادات الكلية .

CT : التكاليف الكلية.

ولهذا يمكن القول بان اتخاذ القرار استثماري معين يتحدد بوجوب دراسة عوامل أساسية هي :

1- العوائد(الإيرادات)

2- التكاليف

3- التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي

4- مصادر التمويل

1- العوائد(الإيرادات)

يعرف العائد على أنه المبالغ النقدية التي يتحصل عليها المستثمر من جراء العملية الإنتاجية وتتحدد هذه العوائد ب:

مدى زيادة أو نقصان حجم المبيعات وبمدى اتساع وضيق نطاق السوق.

بحالة الانتعاش أو الركود الاقتصادي، حيث أنه في حالة الانتعاش يزداد الطلب مما يتطلب زيادة في الاستثمار ؛

أما الركود(الانكماش) والتي ينقص فيها الطلب على مختلف السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم الحاجة لزيادة الاستثمار.

2- التكاليف

المحدد الثاني لمستوى الاستثمار هو التكاليف الإنتاج سواء تعلق الأمر بالتكاليف الثابتة او التكاليف المتغيرة كتكلفة المواد الأولية والوسيطة (المدخلات) او تكلفة الاستثمار او الاقتراض كمعدل وكذلك أجور اليد العاملة.....الخ

3- التوقعات حول الوضع الاقتصادي المستقبلي

ففي حالة :

- التفاؤل بالوضع الاقتصادي والمالي للاقتصاد ستزداد المشاريع الاستثمارية وذلك لان الاقتصاد في حالة رواج .

ويحدث العكس في حالة :

- التشاؤم بالوضع الاقتصادي حيث يحدث انكماش وبالتالي تتقلص المشاريع الاستثماري.

4- مصادر التمويل:

- اذا توفرت مصادر التمويل، فان ذلك سيشجع على الاستثمار وذلك مثل سهولة الحصول على القروض المصرفية.
- يحدث العكس في حالة صعوبة التمويل المصرفي او ضعف مصادر التمويل الاخرى.

وعموما يمكن تقسيم مجموعة العوامل التي يمكن ان تؤثر على القرار الاستثمار الى ثلاثة مجموعات اساسية هي:

أ- العوامل التنظيمية والثقافية:

وتشمل اساسا :

- التسيير والتنظيم؛
- مستوى التعليم والتاهيل والتكوين ودرجة التقدم الفني فيه؛
- الحالة الدينية ومدى استقرارها؛
- الذهنية السائدة في المجتمع وسلوكات الافراد الاجتماعية....

ب– العوامل الداخلية:

وتتمثل أساسا:

- في الارباح المحققة من السنوات السابقة؛
- رقم الأعمال ونموه ؛
- الثقة التجارية والتوقعات، البورصة ومدى فعاليتها.

ج- العوامل الخارجية:

وتتمثل أساسا في:

- البيئة او المحيط الاقتصادي و الاجتماعي للسوق.
- السياسية المالية والنقدية للحكومة.
- الهياكل المصرفية وانظمتها ومدى فعاليتها.
- الهياكل غير مصرفية كشركات التامين ؛
- الحوافز والتسهيلات الحكومية للمستثمرين؛
- اليد العاملة ودرجات مهاراتها ومدى توفرها؛
- وأخيرا مدى توفر الارادة السياسية.

وبهذا يتبين بان الاستثمار هو دالة غير مستقرة وذلك لأنه يتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسة والبيئية.....الخ

ولهذا تعتبر دراسة الاستثمار من ضمن اصعب الدراسات في الاقتصاد حيث لا توجد لحد الان علاقة او قانون أو نظريات كاملة تشرح عمليات الاستثمار بشكل دقيق وهذا نظرا لاختلاف وتنوع عدد العوامل المحددة لقرار الاستثمار من مشروع الى اخر ومن اقتصاد الى اخر.

ورغم كل الصعوبات السابقة الذكر فقد حاول الاقتصاديون في اتجاهات مختلفة تحديد وتفسير أهم العوامل المباشرة التي تتحكم في قرار الاستثمار و منها :

معدل الفائدة i %

الكفاءة الحدية للاستثمار r%

وهذا في ظل فرضية بقاء العوامل الأخرى تابثة على حالها.